المناخ السياسي ودوره في التكامل الاقتصادي المغاربي

الدكتور: شليحي الطاهر*

جامعة الجلفة

تمهيد:

تثير المشكلات السياسية وعدم الاستقرار السياسي بما يعكسه من ظروف وخلافات سياسية، عقبات وتحديات تقف في طريق الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي، فالظروف السياسية التي تشهدها الدول المغاربية، أدت إلى تجزئته سياسيا. وفي ظل التوترات السياسية القائمة، كالخلاف بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية، والثورات التي قامت بكل من تونس وليبيا. يعتبر التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي من القضايا التي يصعب تحقيقها.

إن التنمية السياسية للشعوب وتفعيل دور القيادة السياسية يعتبر من بين أهم مقومات التكامل السياسي الذي من شأنه أن يحرك كل القوى للوصول إلى تكامل اقتصادي. هذا الأخير يمثل خطة تنموية شاملة نابعة من إرادة سياسية وشعبية وتقوم على أسس ومراحل مختلفة. والتساؤل الرئيسي بخصوص العلاقة بين المناخ السياسي والتكامل الاقتصادي هو:

ما دور المناخ السياسي في تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي؟

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال المحاور التالي:

1- التنمية السياسية كمدخل للتكامل الاقتصادي.

2- النخب السياسية ودورها في مسار التكامل الاقتصادي.

3- عدم الاستقرار السياسي وانعكاساته على التعاون الاقتصادي المغاربي.

4- الآفاق الاقتصادية للدول المغاربية بعد الثورات العربية.

1- التنمية السياسية كمدخل للتكامل الاقتصادي:

جاء مفهوم التنمية السياسية عن عدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية، وتطوير الأحزاب فكراً وتنظيما. والمعروف أن مفهوم التنمية السياسية وظف من قبل الجامعات الأورو- أمريكية تحت شعارات التحديث والتطوير السياسي.[1] ونشأت ونمت حول مفهوم التنمية السياسية عدة آراء واتجاهات فكرية سياسية، وترسخت عدة نظريات متخصصة في التنمية السياسية وإجراءاتها، واشتقت عدة تعريفات منها على سبيل المثال، تعريف "الفرد ديامنت" الذي يقول عنها بأنها: "العملية التي

* - أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة- الجزائر- proftahar@yahoo.fr .

[1] - د محمد أحمد إسماعيل علي، **دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر** – القاهرة – 1989. ص 153

يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيداً من القدرة لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب، وأن يطور نماذج جديدة للنظم.[1]

إن الواقع السياسي يشير إلى ضعف التجاوب مع تطلعات الناس والاستجابة للغايات والأهداف التي ينشدونها، والمتمثلة باستكمال التحرر السياسي، وامتلاك السيادة والاقتراب نحو الوحدة، التي تمثل معركة المستقبل العربي على اختلاف مستوياتها وتسمياتها، كما لا يستجيب لروح العصر وآمال وآلام الإنسان العربي، والدور الذي يجب أن يشغله في وطنه والمكانة التي يحتلها داخل الحياة السياسية. فكثيرا مما يعده السياسيون في السلطة كإيدلوجيات اقتصادية أو نظريات تنموية، تعبر بالضرورة عن المذهب السياسي الذي تنطلق منه هذه النظريات، وغالبا ما تكون أقنعة تختفي خلفها فلسفة الفكر السياسي الذي قد يمثل التبعية في القرار، أو تختفي وراءها المصالح الشخصية، هذا من شأنه زيادة حالة التخلف الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، وخاصة في العلوم التي تتضمن نهجاً للتطور العلمي الحديث.[2]

إن السلطة السياسية هي المسؤولة عن نتائج المؤشرات الاقتصادية وعلى السلطة أن تقرأ نتائج السياسات التي تنتهجها لتكون على بينة من موقفها الاقتصادي وما يحتاج من قرارات سياسية واقتصادية أو تشريعات لمعالجة كل السلبيات ومواجهة أهم التحديات. وبالتالي لابد من أن يسير الإصلاح السياسي مع الإصلاح الاقتصادي بذات الوقت بحيث تكون مراحل التنمية السياسية وبناء الديمقراطية متلازمة مع مراحل التنمية الاقتصادية، والابتعاد عن كل ما يعيق العملية التنموية في الاقتصاد والسياسة ضمن خطط موحدة.[3]

إن التنمية السياسية وتوفير الاستقرار الأمني يعد من بين الأسباب الرئيسية في تكوين العديد من التكتلات الإقليمية، إذ تعد المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع إلى إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول، إما في شكل تعزيز للعلاقات السياسية القائمة أو تمكين الدول المتكاملة من الدفاع عن نفسها اتجاه قوى سياسية خارجية.

2- النخب السياسية ودورها في مسار التكامل الاقتصادي:

تعرف النخبة من الناحية الاصطلاحية على أنها نفر من الناس تؤهلهم طبيعتهم أو اختيار الآخرين لهم لممارسة السلطة، ويعرف عالم الاجتماع الأمريكي لاسويل Lasswell (1902 –1978) النخبة السياسية على أنها تشمل الحائزين على القوة السياسية في دولة ما، كما تنضوي تحت هؤلاء الحائزين على القوة السياسية، القيادة والتشكيلات الاجتماعية التي تأتي القيادة منها عادة ويؤدى لها الحساب كل مدة معينة. كما يعرفها عالم السياسة روبرت

---

[1]- نفس المرجع، ص 362.

[2]- فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، عمان 2008، ص 225.

[3]- نفس المرجع، ص (227- 228)

دال Robert Dahl (1915 –2014) على أنها مجموعة الأفراد الذين يشكلون أقلية تسود تفضيلاتهم عند حدوث أزمات تكون متعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع.[1]

أما عالم الاجتماع السياسي الفرنسي فلفريدو باريتو Vilfredo Pareto (1848-1923) فقد استخدم مفهوم النخبة للإشارة إلى التفوق في مجالات الذكاء والمهارة والقدرة... الخ، بالرغم من أنه أشار إلى إمكانية حصول الأفراد على لقب نخبة دون امتلاكهم للصفات التي تؤهلهم لذلك.[2]

في كل مجتمع نجد فئة مهمة تحتكر أهم مراكز اتخاذ القرار سواء على الساحة الاقتصادية أو السياسية. وتلعب هذه الفئة الدور الفعال داخل النسق السياسي للدولة، كما تملك السلطات التي تسمح لها بالتأثير في اتجاهات مختلفة.

وتتمتع النخبة السياسية في الدولة بصلاحيات عدة وواسعة تجعلها توجه المجتمع نحو أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية معينة. وتحدد طبيعة النخبة الحاكمة بناءا على طبيعة النظام السياسي للدولة، إذ أن النخب السياسية في دول المغرب العربي والتي لها الأثر المباشر في صناعة القرار السياسي، تختلف في إيديولوجياتها، فنجد النخب الحاكمة في الجزائر تتمسك بالشرعية الثورية، والنخب الحاكمة في المغرب تتمسك بالشرعية التقليدية المتمثلة في الحكم الملكي، والشرعية الثورية في ليبيا...

وفي ظل التحديات الإقليمية الراهنة، وإلى جانب العوائق الإستراتيجية التي تقف أمام التكامل الاقتصادي المغاربي، فإن مسؤولية النخب السياسية تبقى جلية في النهوض باتحاد المغرب العربي. لذلك نجد أن اختلاف التوجهات والاختيارات للنخب السياسية الحاكمة يعتبر من أهم العوائق والتحديات التي تقف أمام تعزيز مسار التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي.

إن الوضع الديمقراطي في الدول المغاربية لا يبشر بالتفاؤل في سبيل تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي. إذ لا نجاح لأي تجمعات إقليمية بدون تنظيمات ديمقراطية سياسية واجتماعية تعبر عن توجهات وإرادة الشعوب.[3]

ورغم أن سياسات النخب الحاكمة في دول المغرب العربي لا توحي إلى التوجه نحو إبداء النية الحقيقية في تفعيل المسار التكاملي إلا أن هناك بعض النخب الأقل تأثيرا في النظم السياسية للبلدان المغاربية تسعى إلى إحياء الاتحاد، كالمجتمع المدني والأحزاب السياسية بالإضافة إلى ملتقيات رجال الأعمال، ومع هذا

---

[1]- علي محمد بيومي، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**، دار الكتب الحديث، القاهرة، 2004، ص 11.

[2]- عبد الله الزبيري، **النخب السياسية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية بجامعة الجزائر، 2001، ص 14.

[3]- هشام صاغور، **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية (1989- 2011)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة، 2011/ 2012، ص 198.

يبقى دورها ثانوي ولا يرقى إلى التأثير في السياسة الخارجية للدول.[1] ومن هنا يبقى التكامل السياسي من خلال قرارات النخب الحاكمة هو الأساس الذي يقوم عليه التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي.

3- عدم الاستقرار السياسي وانعكاساته على التعاون الاقتصادي المغاربي

يعتبر المناخ السياسي عنصر هام لنجاح أو فشل أي تكتل اقتصادي إقليمي أو دولي، وهذا ما يفرض وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل، وتوافق وتجانس بين سياسات هاته الأطراف لتنظيم التدخلات الحكومية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات الاقتصادية الأخرى.

كما يفترض أحيانا ضرورة توافر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء، ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسة تنظيم التدخلات الحكومية المحلية المتعلقة بالتجارة والمعاملات المالية والاقتصادية بشكل عام.[2]

يمثل التكامل وسيلة هامة لتحسين العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء، كما أن قوة العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء يعد أحد الشروط الأساسية لنجاح أي تكتل اقتصادي. وللإرادة السياسية دور هام في تحديد مستقبل التكامل الاقتصادي العربي من خلال إدارة المشاريع الإستراتيجية، لكن الاختلافات السياسية بين الدول العربية أدت إلى تعطيل التكامل الاقتصادي العربي، وبالتالي فإن غياب الإرادة السياسية التي تقرر الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات يعتبر من بين العوائق التي تقف أمام التعاون الاقتصادي العربي المشترك.[3] بالإضافة إلى ذلك تخلف الأوضاع العامة للجوانب الإدارية في الدول العربية بتفشي البيروقراطية وانتشار الفساد الإداري وغياب الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، وغياب الديمقراطية في نظام الحكم في الدول العربية.

هذا وقد شهدت عدة دول عربية عدم استقرار سياسي من خلال ثورات واضطرابات أمنية، أثرت بشكل مباشر على وضع التنمية الاقتصادية في هذه الدول، إذ أدت هذه الظروف إلى هجرة رؤوس الأموال العربية وعزوف المستثمر الأجنبي على الاستثمار في هذه الدول وهو ماساهم في تضييق الخيارات الإنمائية المتاحة وتقليص مخصصات الإنفاق على المشاريع الإنمائية.

---

[1]- نفس المرجع، ص 199.

[2]- يوسفي أمال، **إمكانية التكامل العربية على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية،القبة- الجزائر،العدد 09- جويلية 2007،ص 76.

[3]- جنوحات فضيلة، **تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر، 9/8- ماي 2004.ص4.

إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في معظم الدول العربية هو العامل الرئيسي الذي يرجع إلى هجرة رؤوس الأموال العربية خارج الأوطان العربية واستثمارها في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول التي تشهد نوعا من الاستقرار السياسي، هذا إضافة إلى ضعف المنطقة العربية في جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.

إن الأوضاع المتردية في الوطن العربي تؤثر سلبا على عدة اتجاهات، من أهمها هشاشة الأمن العربي بمفهومه الواسع الذي يتخطى المفهوم العسكري الضيق، ويشمل عددا من العناصر المهمة، أبرزها الأمن الاجتماعي والأمن الغذائي والأمن المائي. كما تؤثر هذه الأوضاع على عدة قضايا اقتصادية واجتماعية كتفشي الفقر، زيادة معدلات البطالة، ارتفاع معدلات الأمية وضآلة البحث العلمي. بالإضافة إلى التأثير على الوزن الاقتصادي للدول العربية.[1]

و في هذا الإطار يمكن أن نشير إلى بعض المؤشرات لتونس مثلا باعتبارها إحدى دول المغرب العربي التي شهدت ثورة عام 2011، إذ تراجعت السياحة في تونس، التي تعد أكبر مزود للنقد الأجنبي في تونس، بنسبة تزيد على 50 %، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 20%، وغادرت أكثر من 80 شركة أجنبية البلاد. وتفاقم الوضع في سوق العمل، لتسريح العمال وتدفق العمال التونسيين الفارين من ليبيا بعد اندلاع الثورة هناك. وارتفع عدد العاطلين من العمل إلى 700 ألف مقارنة بأقل من 500 ألف نهاية عام 2010. وبلغ معدل البطالة 17 %، مقارنة بـ 14 % قبل الثورة. وازداد عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري. واضطرت تونس إلى مواجهة عقبة مزدوجة تمثلت في نقص السيولة وارتفاع كلفة التمويل الخارجي نظرا إلى خفض درجة التصنيف السيادي. ومع الكلفة الاقتصادية للثورة التي قدرت بنحو % 5 من الناتج المحلي الإجمالي آنذاك، انخفض النمو الاقتصادي لعام 2011، وفق وزارة التخطيط والتعاون الدولي بـ 0.2 %.[2]

ومن خلال هذه المعطيات، نشير إلى أن التنافس الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى المنطقة، سوف يأخذ بعين الاعتبار الوضع الأمني، بالنظر إلى عدم الاستقرار الذي شهدته المنطقة ككل، اضطرابات في بعض المدن التونسية، وعدم الاستقرار الأمني في ليبيا، المد الإرهابي من مالي إلى موريتانيا والجزائر. يضاف إلى هذا الهاجس، هاجس آخر هو عدم اليقين السياسي، ذلك أن الاستثمار في الدول النامية عموما يرتكز على علاقات بأشخاص أكثر من ارتكازه على علاقات مؤسساتية، وبالتالي فإن أي تغير في النظام قد يصاحبه تغير في النظرة الاقتصادية خصوصا للشركات الاستثمارية الأجنبية.

---

[1]- د سميح مسعود، **وجهة نظر اقتصادية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1- 2011ص 116.

[2]- الحسن عاشي، **اقتصاد تونس بعد سنة على ثورة الياسمين**، مركز الأبحاث العالمية، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (27/12/2011) http://carnegie-mec.org/publications/?fa=46344

4- الآفاق الاقتصادية للدول المغاربية بعد الثورات العربية:

أدت الثورات في بعض الدول العربية إلى تغيرات سياسية، لكنها لم تحدث تغييرات اقتصادية ايجابية، إذ تركت الثورات حتى الآن آثارا سلبية معتبرة. ففي جميع الدول العربية التي شهدت ثورات، تراجع النمو الاقتصادي وزادت مخاوف المستثمرين من التطورات المستقبلية لاقتصاديات هذه الدول، مما أثر على الوضع الاقتصادي العام وانخفضت إنتاجية العمل كما ازدادت التكاليف والأسعار. وقد أثرت هذه الاختلالات على وضعية الميزانية العامة خاصة بعد زيادة تكاليف الدعم الحكومي للسلع. وأمام هذا العجز المتزايد في ميزانية الدول، لم تقدر الدول على زيادة حجم الاستثمارات. مما أدى بها إلى اللجوء إلى القروض الخارجية.

لقد أدى غياب الاستقرار السياسي والأمني إلى تدهور المناخ الاقتصادي في هذه الدول فازدادت معدلات البطالة وتراجعت التحويلات المالية وتقلصت الاستثمارات الأجنبية وتدهورت عائدات السياحة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التراجع في مجال الاستثمارات وواردات السياحة دفع بالحكومات إلى الزيادة في وارداتها مما أدى إلى زيادة كبيرة في عجز الميزان التجاري.

كما أدت الاضطرابات السياسية إلى ضعف القدرة التنافسية لهذه الدول وتخفيض في درجات الجدارة الائتمانية لهذه الدول من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية والذي نتج عنه بالتبعية صعوبة اقتراض هذه الدول وارتفاع تكاليف اقتراضها من الأسواق العالمية كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف التأمين على قروض هذه الدول المعنية.[1]

إن الظروف الخطيرة التي تشهدها المنطقة العربية في سوريا، العراق، مصر، ليبيا، تونس، اليمن، تتطلب مراجعة واقعية لأسباب الوهن العربي، وإنقاذ المنطقة بتوفير بيئة سياسية وأمنية مناسبة ومستقرة ضرورية للدول العربية للتصدي لأوجه الخلل والضعف التي تعتري اقتصادياتها، وإعادة صياغة مسارها الإنمائي على قاعدة سليمة تستند إلى ركائز أساسية تشتمل على تأمين حقوق المواطنين وتنمية قدراتهم ومشاركتهم في صنع القرار الاقتصادي والسياسي على حد سواء، وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام والتكامل الاقتصادي المغاربي بشكل خاص. بالإضافة إلى جعل المنطقة أكثر عمقا اقتصاديا واستراتيجيا، سواء من حيث السوق الواسعة أو اندماج المؤسسات القائمة أو إقامة المشاريع المشتركة. بما يعزز من قدرات المنطقة وفاعليتها على المستوى الإقليمي والعالمي.[2] والدول المغاربية مطالبة بشكل أو بآخر على إيجاد أرضية اقتصادية وتجارية مشتركة، بعيدا عن المؤثرات السياسية، لتمهد الطريق أمام التكامل المنشود

---

[1]- د.عدنان فرحان الجوراني، **الآثار الاقتصادية للربيع العربي**، المجلة الالكترونية، الحوار المتمدن، العدد 3916، (2012/11/19).
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=333102

[2]- د سميح مسعود، مرجع سابق، ص 117.

الذي يزيد من قوتها أمام تحديات المشروعات الإقليمية البديلة.

كما أن تحقيق الديمقراطية الحقيقية من شأنه أن يدفع إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة أي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، بحيث تتوزع مخرجات عملية التنمية على كل فئات المجتمع، وليس على طبقة بعينها تستأثر بعوائد التنمية، بينما تعاني الغالبية من المجتمع من الفقر والتهميش والتخلف! وهذا التقدم في مستوى معيشة المواطن من شأنه أن يساهم بالتقدم في قضية التكامل الاقتصادي المغاربي.

خاتمة:

إن غياب تصور استراتيجي واضح ودقيق للمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول المغرب العربي، وعدم وجود قرار سياسي موحد قابل للتطبيق يمثل أهم العقبات التي تقف أما قيام تكتل اقتصادي مغاربي. فقضية الصحراء الغربية مثلا وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية ألقت بضلالها على العمل المغاربي. لذلك لابد من توفير المناخ السياسي والاقتصادي الملائم والإهتمام بالواقع السياسي والاقتصادي للدول العربية لما له من دور أساسي في تحقيق مشاريع التكامل العربي. فدواعي الأمن الاقتصادي والمتغيرات الدولية المتلاحقة تفرض اليوم على صناع القرار السياسي المبادرة لتفعيل الرؤية القومية لمشاريع التكامل العربي، وإعادة هيكلة لمؤسسات العمل العربي المشترك.

كما يجب على الدول المغاربية من الناحية الاقتصادية، التركيز على توسيع التجارة البينية وزيادة حجمها، وتبادل الخبرات في مجال التسيير، والاستثمار في العامل البشري، وتنمية طاقاته المعرفية، وتشجيع البحث العلمي. كما أنه في ظل التنافس الكبير في المجال الاقتصادي، على الدول المغاربية أن تعمل مجتمعة على الاستفادة من أحسن عرض اقتصادي في ظل هذا التنافس، وذلك من خلال المفاضلة بين هاته العروض واختيار العرض الذي يقدم أكبر منفعة. وفي الأخير نشير إلى ضرورة الابتعاد عن الاقتصاديات الطاقوية، ومحاولة امتلاك التكنولوجيا التي تمكن الدول المغاربية من الاستثمار منفردة عن هيمنة الدول الاقتصادية.

قائمة المراجع:

1- علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، دار الكتب الحديث، القاهرة، 2004.

2- سميح مسعود، وجهة نظر اقتصادية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1- 2011.

3- محمد أحمد إسماعيل علي، دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر – القاهرة – 1989.

4- عبد الله الزبيري، النخب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية بجامعة الجزائر، 2001.

5- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، عمان 2008.

6- هشام صاغور، دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية (1989- 2011)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة، 2011/ 2012.

7- يوسفي أمال، إمكانية التكامل العربية على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، القبة- الجزائر، العدد 09- جويلية 2007.

8- جنوحات فضيلة، تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر، 8/9- ماي 2004

9- سرحان شفيق وآخرون، "ليبيا مرحلة ما بعد الثورة"، تقرير صندوق النقد الدولي حول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان،2011

10- عدنان فرحان الجوراني، الآثار الاقتصادية للربيع العربي، المجلة الالكترونية، الحوار المتمدن- العدد 3916، (2012/11/19)
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=333102

11- الحسن عاشي، اقتصاد تونس بعد سنة على ثورة الياسمين، مركز الأبحاث العالمية، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي(27/12/2011)
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=46344